

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير حالة البلاد 2019

محور التنمية المجتمعية (2)

الثقافة





4	المُلخَص التَّنفيذِي
5	التقديم.....
9	أولاً: التَّخْطِيط فِي وَزارَة الثَّقافة عَلَى أرضِ الوَاقِع
16	ثانياً: مَراجَعَة الثَّقافة فِي تَقْرِيرِ حَالةِ البَلاَد لِعَامِ 2018
18	ثالثاً: نَظَرَة مُستقبليَّة
21	رابعاً: الخِلاصَة.....
22	التوصيات.....

الملخص التنفيذي

تسعى هذه المراجعة إلى تقديم قراءة في أحدث الاستراتيجيات والخطط المعلنة لوزارة الثقافة، ومقابلة الأهداف والبرامج والمشاريع المعلنة مع ما طُبّق منها على أرض الواقع، ومحاولة تقييم مدى التزام الوزارة بالاستراتيجيات المعلنة (الخطة الاستراتيجية 2017-2019، وخطة التنمية الثقافية 2017-2019). كما تسعى إلى مراجعة التوصيات الواردة في تقرير حالة البلاد لعام 2018 (الثقافة) للتقضي عما أخذ به منها، ولإعادة قراءة هذه التوصيات والبناء عليها وتعميقها بما يتفق مع أهداف الاستراتيجية. بالإضافة إلى محاولة تقديم نظرة مستقبلية بخصوص أبرز النقاط التي تستهدفها الاستراتيجية، وتقديم عددٍ من التوصيات التي يمكن وضعها على سلم أولويات صانع القرار الثقافي.

التقديم

تُعد الخطة الاستراتيجية (2017-2019)، وخطة التنمية الثقافية (2017-2019) أحدث خطتين تعمل وزارة الثقافة على تنفيذهما، وبينما تقدم الأولى الرؤية العامة للوزارة وأهدافها وسياساتها في ضوء رسالة الوزارة والقيم التي تركز عليها¹، فإن الثانية تفصل الجانب التطبيقي؛ إذ تقسم إلى ثمانية محاور يتضمن كل منها عدداً من الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها، وعدداً من البرامج والمشاريع والأنشطة التي يفترض أن تحقق هذه الأهداف². تحتكم الخطة الاستراتيجية (2017-2019) إلى رؤية محدّدة تسعى نحو «ثقافة أردنية مجتمعية مدنية ذات بعد إنساني»³، لذلك جاءت رسالة الوزارة لتعمل على «النهوض بالفعل الثقافي الأردني وإطلاقه في فضاء إبداعي حرّ، وبناء قدرات المجتمعات المحلية لإدارة الفعل الثقافي وتوظيفه للتأثير على نوعية حياة الإنسان اجتماعياً واقتصادياً وفكرياً، واحترام التنوع الثقافي، وتجسيد قيم الحوار والعيش المشترك»⁴. وتنقسم أهداف الخطة إلى ثلاثة أقسام رئيسية، يندرج الأول تحت ما يسمّى «الهدف الوطني» الذي هو «بناء جيل قادر على الإبداع والابتكار ذي إنتاجية مرتفعة»⁵، أما القسمان الثاني والثالث فهما الأهداف القطاعية والعامة التي يمكن تصنيفها تحت ثلاثة خطوط عريضة⁶:

الأول: الهوية الوطنية. إذ تهدف الخطة إلى تعزيز الهوية الوطنية وتنمية ثقافة وطنية شاملة، وتحقيق الاعتزاز والولاء لهذه الثقافة الوطنية وتعميقهما، وتأسيس هذه الثقافة من خلال مراجعة التراث الوطني وتحليله ونشره، وكذلك الاعتناء بالمخطوطات والوثائق الوطنية.

الثاني: التنمية الإبداعية وتطوير البنية التحتية. إذ تهدف الخطة إلى تمكين مؤسسات المجتمع المدني الثقافية من المشاركة في التنمية الشاملة والمستدامة، وإلى إنشاء المراكز الثقافية الشاملة والمجهزة، وتزويد المكتبات العامة بمنشورات الوزارة، وتطوير العاملين في وزارة الثقافة ورفع كفاءتهم وتأهيلهم. كما تهدف إلى تنمية إبداعات الإنسان الأردني وإطلاقها والتعريف بالحركة الثقافية من خلال النشر والترجمة والفعاليات الثقافية.

1 انظر: الخطة الاستراتيجية (2017 - 2019) على الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة: www.culture.gov.jo/node/33646.

2 انظر الخطة في السجل الثقافي السنوي لوزارة الثقافة: نشاطات وإنجازات 2016، إعداد وتحرير: أمجد العفيف وحنان محسن، منشورات وزارة الثقافة، ص 15 - 18.

3 الخطة الاستراتيجية (2017 - 2019).

4 المصدر نفسه.

5 المصدر نفسه.

6 انظر الأهداف: المصدر نفسه.

الثالث، التنوع الثقافي والحريات. وقد ورد ذكر هذا الجانب في الأهداف العامة؛ إذ تهدف الخطة إلى تعزيز حرية الإبداع والعمل على تحريره من التبعية، وترسيخ المفهوم الديمقراطي واحترام التعددية والتنوع وحرية التعبير كما كفلها الدستور.

وتضمنت الخطة السياسات التي ستتبعها الوزارة لتنفيذ هذه الأهداف⁷ على أرض الواقع. كما حددت الوزارة القيم التي تركز عليها في الخطة، والتي يأتي في مقدمتها العمل بروح الفريق، والإبداع، والتميز، وحرية التعبير، والتعددية، والانفتاح⁸. وحددت كذلك مرتكزات التنمية الثقافية ومن أبرزها: التنمية الثقافية بوابة للإصلاح السياسي والاجتماعي، والقيم سابقة الذكر، والتوجهات والرؤى الرسمية⁹.

ويوضح التحليل البيئي (SWOT) مواطن القوة والضعف التي تدعم تحقيق الخطة الاستراتيجية أو تعيقها¹⁰. فمن مواطن القوة التي تستند إليها الخطة؛ وجود قانون لرعاية الثقافة في الأردن، ووجود مجموعة من الأنظمة والتعليمات النازمة لعمل وزارة الثقافة، وحوسبة أعمال الوزارة، والاستخدام الجيد لشبكة الإنترنت، ووجود كادر متخصص في مديريات الوزارة، ووجود سياسات تدريبية لتأهيل الموظفين وأخرى تنفيذية موجهة للمجتمع بشرائحه المختلفة. يُضاف إلى ذلك توفير الدعم في مجالات النشر وإقامة الفعاليات، وسهولة الإجراءات بين أجهزة الوزارة والجهات المتعاملة معها، والعلاقة الوثيقة بين الوزارة والمؤسسات المعنية بالتوجيه الوطني.

وفي مقابل ذلك، فإن من أبرز مواطن الضعف التي تعيق تنفيذ الخطة، وقف العمل بصندوق دعم الثقافة، ووقف عدد من مشاريع الوزارة أو تأجيلها أو تقليصها نتيجة عدم رصد المخصصات المالية الكافية من قبل الحكومة (وهي من أكثر المعوقات الجوهرية لخطط الوزارة ومشاريعها)، وعدم تلبية بعض الأنظمة المعمول بها (كنظام اللوازم ونظام الخدمة المدنية) لمتطلبات العمل الثقافي، وألية التوظيف، ونقص الكادر الوظيفي المتخصص لبعض الوظائف (كالترجمة، والتدقيق اللغوي)، ووجود نقص وضعف تأهيل في البنية التحتية.

ويوضح التحليل البيئي الفرص المتاحة لتنفيذ الخطة، والتحديات التي تقف أمامها. إذ ترتبط الفرص المتاحة أمام الوزارة -وفقاً للخطة- بالدعم المقدم من جهات خارجية لبعض مشاريعها، ومشاركتها في أنشطة ثقافية دولية، والتعاون بينها وبين منظمة اليونسكو (في

7 انظر السياسات: المصدر نفسه.

8 انظر القيم: المصدر نفسه.

9 انظر مرتكزات التنمية الثقافية: المصدر نفسه.

10 انظر مواطن القوة والضعف: المصدر نفسه.

مجالي التراث الثقافي غير المادي والتنوع الثقافي وغيرهما)، والبرامج التدريبية الدولية والعربية والمحلية التي تستهدف رفع كفاءة الموظفين لتطوير أدوات الفعل الثقافي¹¹.

وتتمحور التحديات المطروحة في الخطة، حول العولمة الثقافية التي تهدد الثقافة العربية (التي تشكل الثقافة الوطنية جزءاً منها)، وارتفاع نسبة الأمية الثقافية، وتخلف البحث العلمي وتدني الإنفاق عليه، وعدم الالتزام بتطبيق الاتفاقيات الموقعة بين الأردن والدول الأخرى بسبب الظروف السياسية والاقتصادية، إضافة إلى التحدي المركزي المتمثل في حالة الإحباط التي يعيشها المثقف وانشغاله بالبحث عن لقمة العيش¹².

أما خطة التنمية الثقافية (2017-2019)، فقد جاءت انسجاماً مع «الخطة الوطنية لمواجهة التطرف» وانطلاقاً من توجهات الحكومة نحو تفعيل دور الثقافة في مواجهة الإرهاب والتطرف؛ إذ نُقل هذا الملف من وزارة الداخلية إلى وزارة الثقافة¹³ قبل أن يتقرر نقله إلى رئاسة الوزراء في شهر آب من عام 2018. لذلك جاء المحور الأول من الخطة تحت عنوان: «الثقافة المجتمعية المدنية: الثقافة في مواجهة التطرف»، وتضمن برامج ومشاريع تستهدف مواجهة التطرف والإرهاب، بالإضافة إلى تبني إجراء تحديث لقانون رعاية الثقافة، ووضع تعليمات للرعاية الثقافية للشباب، وتعديل التشريعات الثقافية وإجراءات الرقابة على المطبوعات والنشر¹⁴. وخصص المحور الثاني «غرس ثقافة الإبداع ودعمها» للبرامج والمشاريع التي تشجع الإبداع وتدعم المبدعين، مثل: التفريغ الإبداعي الثقافي، وجوائز الدولة التقديرية والتشجيعية، ومهرجان الإبداع الطفولي¹⁵. وتضمن المحور الثالث «تعزيز التراث الأردني غير المادي والحفاظ عليه»، مشروع حصر التراث غير المادي وجمعه، ومهرجان الخالدية للشعر الشعبي والنبطي، ومهرجان السامر، ومسابقة الشعر النبطي¹⁶. ويهدف المحور الرابع «برنامج الثقافة لكل الناس»، إلى الانتقال في الاهتمام الثقافي نحو الثقافة المجتمعية، والانتقال من النخب إلى القواعد الاجتماعية العريضة، وهو يتضمن مجموعة من المشاريع هي: مكتبة الأسرة الأردنية، وتعميم الإنتاج الثقافي والفني على الجمهور والأماكن العامة، وتدريب ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم، والتأهيل الثقافي والفني لنزلاء مراكز الإصلاح¹⁷.

11 انظر الفرض: المصدر نفسه.

12 انظر التحديات: المصدر نفسه.

13 انظر تصريحات وزير الثقافة آنذاك، في الموقع الإلكتروني للوزارة: culture.gov.jo/node/33265.

14 انظر الخطة: السجل الثقافي السنوي لعام 2016، منشورات وزارة الثقافة، ص 15.

15 المصدر نفسه، ص 15 - 16.

16 المصدر نفسه، ص 16.

17 المصدر نفسه، ص 16-17.

أما المحور الخامس «توزيع مكتسبات التنمية الثقافية»، فيستهدف توزيع المكتسبات بعدالة على المحافظات وتطوير البنى التحتية فيها، ويتضمن البرامج والمشاريع التالية: مدن الثقافة الأردنية، ومكتبة الطفل المتنقلة، والمختبر المسرحي الجوال، والفعاليات الثقافية والفنية في المحافظات، وإنشاء المراكز الثقافية الشاملة وتحديثها، وتقديم الدعم المالي السنوي للهيئات الثقافية (الإعانات)، ودعم المشاريع الثقافية للمؤسسات والهيئات والأفراد¹⁸. وحُصص المحور السادس لـ«المهرجانات والمواسم الثقافية والفنية»، وهي: مهرجان الأغنية الأردنية، ومهرجان عمّون لمسرح الشباب، ومعرض الفنون التشكيلية¹⁹. وجاء المحور السابع «التبادل الثقافي والفني» مكملاً للمحور السابق؛ وهو يتضمن الأيام الثقافية العربية والدولية، ومهرجان الأردن المسرحي، ومهرجان الأردن الدولي للأفلام، وملتقى عمان الثقافي²⁰. وأخيراً فإن المحور الثامن «تعزيز الدعم المالي لقطاعات الثقافة والفنون» يضمن تفعيل محاور الخطة عبر سعيه إلى تبني إعادة العمل بصندوق دعم الثقافة وزيادة موازنة الوزارة²¹.

وقد وضعت الوزارة «خطة التنمية الثقافية 2017-2019: البرامج والمشاريع»²²، والتي تعدّ بمثابة جدول عمل تفصيلي للخطة؛ فقد حددت أهداف كل مشروع أو برنامج أو فعالية في الخطة، والمبلغ المخصص لكل منها، والإجراءات التنفيذية، ومؤشرات تقييم الأداء، والإطار الزمني للتنفيذ، والجهات المسؤولة عن التنفيذ. ولم تتضمن هذه الخطة عدداً من البرامج والمشاريع والفعاليات التي ورد ذكرها في خطة التنمية الثقافية، بما يعني تراجع الوزارة عنها.

18 المصدر نفسه: ص17.

19 المصدر نفسه، ص17-18.

20 المصدر نفسه، ص18.

21 المصدر نفسه، ص18.

22 يمكن تحميل الخطة من الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة، الرابط: <http://www.culture.gov.jo/node/62280>

أولاً: التخطيط في وزارة الثقافة على أرض الواقع

جاء في التقرير الأوّل لحالة البلاد (مراجعة الثقافة) أنّ الفرديّة وتغييب المؤسسية²³ من أبرز المشاكل التي تعيق التخطيط في وزارة الثقافة. ويأتي مشروع «غابة الإبداع» الذي أُريد منه تكريم المبدعين الأردنيين²⁴ كمثال يوضّح جوهر هذه المشاكل؛ إذ تعرّض للإهمال بمجرد تغيير شخص الوزير. ففي عام 2014 أعلنت الوزارة نيّتها افتتاح المشروع على قطعة أرض تبرّعت بها وزارة الزراعة تبلغ مساحتها 22 دونماً²⁵، وانطلقت المرحلة الأولى منه في شهر شباط 2016 تحت شعار «أردن أخضر بمسيرة مبدعيه»، بزراعة أشجار تحمل كلّ منها اسم كاتب أو فنان أردني. وفي ظل الحماسة للمشروع أنجزت المراحل اللاحقة خلال شهرين²⁶. ولكن لم تمض أربعة شهور على اختتام مراحل المشروع الثلاث حتى كانت الغابة قطعة أرض جرداء خالية إلا من الأنصاب، كما لو أنها مقبرة²⁷. وجرت لاحقاً محاولات لإحياء المشروع؛ ولكن بلا جدوى. وتجاوزت تكلفة المشروع مئة ألف دينار أنفقت -بحسب وزارة الثقافة- لإقامة سياج على قطعة الأرض، وتعبيد الشارع الموصل إليها، وبناء خزّان ماء، وتجهيز شبكة ريّ، إضافة إلى نفقات الصيانة²⁸.

لقد عدّت المدّة (2006-2008) المدّة الذهبية في تاريخ وزارة الثقافة، إذ اتسمت بدرجة عالية من العمل المؤسسي كما جاء في التقرير الأوّل لحالة البلاد (الثقافة)، من خلال تفعيل وانتظام عمل لجنة التخطيط التي وضعت خطة للتنمية الثقافية لثلاثة أعوام، وإقرار قانون لرعاية الثقافة ومجموعة من الأنظمة والتعليمات المنبثقة منه لتنظيم عمل الوزارة. كما أطلقت مجموعة من المشاريع النوعية (مكتبة الأسرة، ومدن الثقافة الأردنية، والتفرغ الإبداعي الثقافي)، ووضعت موازنة الوزارة ثلاث مرات²⁹، وشرعت الوزارة في إنشاء مراكز ثقافية في المحافظات. لكن الخطة الثانية للتنمية الثقافية لم توضع إلا في زمن الوزير نفسه الذي كان قد أوعز بوضع الخطة الأولى، وذلك بعد أن أسند إليه هذا المنصب مجدداً³⁰، وعلى إثر مغادرته موقعه، خفت صدى الخطة قبل تطبيقها،

23 تقرير حالة البلاد لعام 2018 (الثقافة)، منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ص14.

24 الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة: رابط التصريح <http://culture.gov.jo/node/29749>.

25 الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة: <http://culture.gov.jo/node/32767>.

26 السجل الثقافي السنوي لوزارة الثقافة: نشاطات وإنجازات 2016، ص36-37.

27 انظر صورة الأنصاب: الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة: culture.gov.jo/node/32983.

28 بحسب كتاب وزارة الثقافة رقم ت/37/7/3685 بتاريخ 14/5/2019 والموجه إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

29 تقرير حالة البلاد لعام 2018 (الثقافة)، ص14.

30 الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة: culture.gov.jo/node/33265.

رغم قيام لجنة التخطيط بوضع الخطة وتشكيل لجنة لحصر البرامج والأنشطة والفعاليات التي تقوم بها الوزارة ودراسة جدواها واقتراح مشاريع جديدة، بالإضافة إلى لجنة لدراسة جدوى مشروع التفريغ الإبداعي الثقافي الذي قامت الوزارة بإلغائه³¹.

ومما جاء في مقدمة الخطة الاستراتيجية (2017-2019): «إن وزارة الثقافة خطت خطوات واسعة وواثقة خلال عهدها في خدمة القطاع الثقافي، خاصة في السنوات العشر الأخيرة، فرغم تواضع إمكاناتها إلا أنها استطاعت أن تقدم الكثير لتنمية الحركة الثقافية في الأردن وتعزيزها»³². وتتضمن هذه الفقرة حقيقتين: تواضع إمكانات الوزارة التي تشكل سمة دائمة تطبع برامجها ومشاريعها، والخطوات الواسعة والواثقة التي خطتها الوزارة في السنوات العشر الأخيرة. فقد قدمت الوزارة من خلال خطة التنمية الثقافية (2006-2008) مشاريع وطنية ضخمة تقام للمرة الأولى في الأردن، أحدثت صدى إيجابياً وقت انطلاقها. غير أن ضعف الإمكانيات وخضوع السياسات للفردية ولمزاجية المسؤول الأول في الوزارة³³، جعلها هذه المشاريع التي بدأت قوية وناجحة تأخذ في الخفوت شيئاً فشيئاً.

وتمثلت فاتحة الخفوت بإلغاء صندوق دعم الثقافة، وخروج عدد من المشاريع عن مسارها، كما حدث لمشروع مدينة الثقافة الأردنية الذي كان يهدف إلى كسر مركزية العاصمة وانعاش الثقافة في المحافظات، لكن الإدارة المركزية للمشروع من قبل الوزارة وخفض المخصصات المالية أحبطا هذه الأهداف. فبينما يُحسب للوزارة الانتقال بالمشروع من المدن المركزية إلى الألوية (ثلاثة ألوية كل عام) - الأمر الذي يعزز كسر المركزية-، فإن خفض مخصصات المشروع، تدريجياً، من مليون دينار عند انطلاقه عام 2007 إلى 75 ألف دينار لكل لواء في عام 2019، يجعل سقف الطموحات منخفضاً في ما يتعلق بالمرجات؛ فعلى سبيل المثال كان يصدر عن المشروع في بداياته 30-40 كتاباً كل عام، ثم حُفّض هذا الرقم ليصل إلى 16 كتاباً عام 2018، و22 كتاباً في عام 2019، كما حُفّض عدد النسخ المطبوعة من كل كتاب من 1000 نسخة إلى 600 نسخة⁽³⁴⁾. وقد تعرّض مشروع التفريغ الإبداعي الثقافي للتوقف أكثر من مرة، أما مشروع مكتبة الأسرة الأردنية فقد خفضت الوزارة عدد النسخ من العناوين التي تطرحها ضمنه كل عام؛ إذ كانت تطرح 5000 نسخة من كل عنوان، حُفّضت إلى 3000 نسخة، ثم إلى 2000 نسخة في عام

31 الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة: culture.gov.jo/node/33265.

32 الخطة الاستراتيجية (2017 - 2019).

33 تقرير حالة البلاد لعام 2018 (الثقافة)، ص14.

34 انظر مواصفات عطاء طباعة كتب المدن الثقافية رقم (ع/خ/2019/4)؛ ص3.

2019 من كل عنوان (كتب الكبار)³⁵. أما برنامج البنى التحتية وإنشاء مراكز ثقافية شاملة الذي كان يُفترض الانتهاء منه ضمن خطة التنمية الثقافية الأولى بحلول عام 2009، فإن تنفيذه ظلّ عرضةً للتعطيل والتوقف بين حين وآخر بسبب عدم وجود مخصصات مالية كافية؛ فعلى سبيل المثال وُضع حجر الأساس لمركز إربيد الثقافي في عام 2007، وافتتح المركز في عام 2017، ورغم حداثة البناء وتجاوز تكلفته ستة ملايين دينار إلا أنه بحاجة إلى صيانة تقدّر بمئتي ألف دينار³⁶.

ويلاحظ على الأهداف الواردة في الخطة -على اختلاف أسمائها- أنها مستمدة أو منسوخة غالباً من المهام والمسؤوليات المنوطة بوزارة الثقافة في قانون رعاية الثقافة. فكثير من النقاط الواردة في المادة (4) من القانون نافذ المفعول منذ عام 2006 بوصفها من مهام الوزارة ومسؤولياتها، تصبح في الخطة أهدافاً تسعى الوزارة إلى تحقيقها في الخطة الاستراتيجية؛ فالهدفان الأول والثاني من الأهداف العامة للخطة اللذان يسعيان إلى «تعميق الاعتراز والولاء للثقافة الوطنية في الأردن، وتأصيلها...»³⁷ وإلى «تعميق الاعتراز والولاء للثقافة العربية الإسلامية والتعريف بها، والإسهام في نشر رسالتها، وإبراز دور الأردن في مسيرتها»³⁸، مقتبساً -بتصرف طفيف- من الفقرتين (ب) و(ج) من المادة (4)³⁹. أما الهدف السادس الذي يسعى إلى «ترسيخ المفهوم الديمقراطي بكل ما يمثله من التزام بحقوق الإنسان، واحترام التعددية والتنوع، وحرية التعبير والرأي كما كفلها الدستور»⁴⁰، فهو مقتبس من الفقرة (م) من المادة نفسها⁴¹، كما أن الهدف السابع الذي يسعى إلى «تعزيز الاهتمام باللغة العربية الفصيحة وتوظيفها في مجالات الحياة كافة»⁴² مقتبس عن المهمة الواردة في الفقرة (هـ)⁴³. وتنقسم المهمة الواردة في الفقرة (ل) إلى هدفين هما: جمع المخطوطات والوثائق الوطنية، وتزويد المكتبات العامة بمنشورات الوزارة.

35 انظر عطاء مكتبة الأسرة الأردنية 2018 (<http://www.culture.gov.jo/node/62802>) وكذلك

إعلان عطاء 2019 (<http://www.culture.gov.jo/node/64936>).

36 انظر تفاصيل الخبر: <http://www.ahdath24.com/article/131671>

37 انظر الأهداف العامة: الخطة الاستراتيجية (2017 - 2019).

38 المصدر نفسه.

39 انظر مهام ومسؤوليات الوزارة الواردة في المادة (4) من قانون رعاية الثقافة وتعديلاته رقم (36) لسنة 2006 في الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة، على الرابط: <http://www.culture.gov.jo/node/24831>.

40 انظر الأهداف العامة: الخطة الاستراتيجية (2017-2019).

41 مادة (4) من قانون رعاية الثقافة وتعديلاته.

42 انظر الأهداف العامة: الخطة الاستراتيجية (2017-2019).

43 المادة (4) من قانون رعاية الثقافة وتعديلاته.

وفي الوقت نفسه، هناك أهداف مقتبسة من المبادئ التي تقوم عليها فلسفة رعاية الثقافة الواردة في المادة (3) من القانون نفسه؛ فالهدف الثاني من الأهداف القطاعية الذي يسعى إلى «تنمية ثقافة وطنية شاملة في المملكة بما يؤكد هويتها بوصفها ثقافة: أردنية، عربية، إسلامية، إنسانية» مقتبس من الفقرة (أ) من تلك المادة. والهدف الثالث من الأهداف العامة الذي يسعى إلى «تنمية إبداعات الإنسان الأردني وإطلاقها في مختلف المجالات»⁴⁴ مقتبس من الفقرة (هـ) من المادة نفسها.

وينطبق الأمر نفسه على السياسات الموضوعة لتنفيذ الخطة؛ إذ إن النقطة الثانية من السياسات التي تنص على «توفير المناخ المناسب للإبداع في المجالات الثقافية والفنية، وحماية حق المؤلف» مقتبسة من الفقرة (ب) من المادة (3)، كما أن النقطة الثالثة التي تنص على «توثيق الروابط والصلات مع الهيئات والمؤسسات الثقافية العربية والأجنبية» مقتبسة -بتصرف طفيف- من الفقرة (د). وكذلك النقطة الرابعة من السياسات التي تنص على «الاهتمام بالثقافة والفنون الجميلة وتدووقها»، فهي مقتبسة من الفقرة (ج).

ويؤخذ على الخطة أيضاً عدم وضوح السياسات الموضوعة لتنفيذها، حتى إن هناك نقاطاً تمثل تكراراً للأهداف؛ فإذا كان من بين الأهداف العامة «تعزيز التواصل والتفاعل مع الثقافات الإنسانية»، فإن السياسة التي تتبعها الخطة في سبيل تحقيق هذا الهدف هي: «التفاعل والتواصل مع الثقافات الإنسانية الأخرى»⁴⁵. وإذا كان من الأهداف «تطوير ورفع كفاءة وتأهيل العاملين في وزارة الثقافة»، فإن سياسة تحقيق الهدف هي «تحسين الأداء الوظيفي للعاملين في وزارة الثقافة، وتأهيلهم»⁴⁶. كما ورد في الخطة أهداف يفترض وضعها ضمن السياسات، من مثل: جمع المخطوطات والوثائق الوطنية وحفظها وفهرستها، وإنشاء المراكز والمسارح والمتاحف الثقافية والفنية والشعبية في مختلف مناطق المملكة، وتزويد المكتبات العامة بمنشورات الوزارة⁴⁷. الأمر الذي يوحي بضعافية الفروق بين المهام والمسؤوليات التي تضطلع بها الوزارة من جهة، والأهداف والمبادئ والسياسات التي تسعى إلى تحقيقها من جهة أخرى.

ويلاحظ على الخطة -وعلى مسار الوزارة بشكل عام- غياب مشروع لتفعيل حركة الترجمة (ترجمة الكتب بشكل منهجي ومدروس ومنظم)، إذ لم يرد ذكر للترجمة في أي من أهداف الخطة وسياساتها باستثناء النقطة الخامسة من الأهداف العامة التي

44 الخطة الاستراتيجية (2017-2019).

45 انظر: الخطة الاستراتيجية (2017-2019) على الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة.

46 المصدر نفسه.

47 المصدر نفسه.

تحدثت عن التعريف بالحركة الثقافية الأردنية، حيث حددت الوسائل التي من بينها الترجمة⁴⁸، وفي إطار هذا التعريف تعاقبت الوزارة عام 2017 مع جامعة متشيغن الأميركية بهدف ترجمة أربع روايات أردنية إلى الإنجليزية، تسلمت الوزارة واحدة منها، ويُفترض أن تصدر البقية خلال عام 2019⁴⁹. غير أن ترجمة الأدب الأردني ليست سياسة ثابتة في عمل الوزارة، فلم ترد في الخطة نقطة واضحة تبين سياسات الوزارة وتوجهاتها في التعاطي مع الترجمة في سبيل نشر المعرفة والفكر وإثراء الحركة الثقافية الأردنية. وعند النظر في سلاسل الكتب التي تُصدرها الوزارة⁵⁰ يظهر أن الترجمة في آخر سلم أولويات القائمين عليها، وإذا كانت الكتب المترجمة الأكثر أهمية وقيمة تُصدر عن مشروع مكتبة الأسرة الأردنية (2007-2018)، فإن هذه الكتب غالباً ما تكون صدرت عن دور نشر ثم اشترت الوزارة حقوق إعادة نشرها ضمن المشروع. وهذه التفاصيل تُؤشر على عدم امتلاك الوزارة رؤية في ما يخص الترجمة ضمن الخطة الاستراتيجية على الرغم من أهمية الترجمة ودورها في مسيرة النهضة.

أما خطة التنمية الثقافية الثانية (2017-2019) فجاءت انسجاماً مع توجهات الحكومة نحو تفعيل دور الثقافة في مواجهة الإرهاب والتطرف، وتضمنت الكثير من البرامج والمشاريع التي تستهدف مواجهة التطرف والإرهاب والتي لم ينفذ معظمها (مثل إنشاء جائزة ثقافية وطنية بعنوان «جائزة ثقافة التسامح والاعتدال»، وإنشاء جائزة أفضل مطالع، وإنشاء موقع تواصل شبابي). وفي حين أعطت الخطة هذا المحور الأولوية في الإصدارات لنشر ثقافة التسامح والتعددية والحد من التطرف، وإعادة طباعة كتب التراث التنويرية وكتب الفلسفة الإسلامية، فإن صدى هذا التوجه ظهر في إصدارات مشروع مكتبة الأسرة الأردنية لعام 2016 أكثر من ظهوره في إصدارات سنوات الخطة⁵¹.

كما تضمنت الخطة إجراء تحديثات في التشريعات الثقافية، وإجراء تعديلات تخفف من إجراءات الرقابة على المطبوعات والنشر، وهي التعديلات التي لم تحصل باستثناء تعديل قانون التفريغ الإبداعي الثقافي الأردني عام 2016 لغايات إعادة تفعيله، وتعديل

48 انظر: الخطة الاستراتيجية (2017-2019) على الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة.

49 انظر الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة: <http://culture.gov.jo/node/64490>.

50 انظر إصدارات السلاسل على الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة: <http://culture.gov.jo/?q=publications>.

51 من إصدارات مشروع مكتبة الأسرة الأردنية لعام 2016: «الحوار العربي الإسكندنافي» لجمال الشلبي، و«الإسلام وأصول الحكم» لعلي عبدالرازق، و«العقد الاجتماعي» لجان جاك روسو، و«فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من اتصال» لابن رشد، و«تعريف عام بدين الإسلام» لعلي الطنطاوي. انظر إصدارات مكتبة الأسرة على الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة.

تعليمات مدن الثقافة لغايات تطبيق فكرة «ألوية الثقافة». وقد تبنت الخطة تعديل قانون رعاية الثقافة، وإعادة العمل بصندوق دعم الثقافة، ورفع موازنة الوزارة، بالتوافق مع الدعوة إلى تعزيز حرية الإبداع، وهو الأمر الذي كان سيحدث أثراً كبيراً في تفعيل الحركة الثقافية في الأردن لو مُضِيَ قُدماً في تنفيذه. غير أنه لم يتم تعديل القانون، ولم يفعّل الصندوق، بينما ظلت الموازنة السنوية للوزارة تتراوح في المدة (2017-2019) بين 8 ملايين دينار و9.5 مليون دينار⁵²، يذهب قسم كبير منها لتغطية الرواتب والأجور في الوزارة، ويعود قسم كبير من مخصصات البنى التحتية إلى خزينة الدولة. أما ما يخصّص للبرامج والفعاليات الثقافية فلا يتجاوز مليوني دينار⁵³ إذا ما استثنيت مخصصات مهرجان جرش للثقافة والفنون لأن موازنته مستقلة عن موازنة الوزارة.

وفي المقابل، أعلنت الخطة عن إنشاء مرصد لرصد الإنتاج الثقافي والفني المتطّرف ومواجهة الفكر المتطّرف، تحت اسم «مرصد التطّرف الثقافي»، وقد تجسّد هذا على أرض الواقع عبر نقل وحدة مواجهة التطّرف من وزارة الداخلية إلى وزارة الثقافة، ولكن وجود هذه الوحدة شكّل عبئاً على الوزارة، لأنها كانت تعمل بشكل مستقل ومنفصل عن عمل فريق الوزارة ومديرياتها من حيث الموازنة والإدارة والتخطيط⁵⁴، ثم تقرر نقلها إلى رئاسة الوزراء في شهر آب من عام 2018.

وأصدرت الوزارة «خطة التنمية الثقافية 2017-2019: البرامج والمشاريع»⁵⁵ التي حدّدت المبالغ المخصصة لكل مشروع أو برنامج أو فعالية ضمن الخطة، والأهداف، والإجراءات التنفيذية، ومؤشرات تقييم الأداء، والإطار الزمني للتنفيذ، والجهات المسؤولة عن التنفيذ. في حين أنّ أغلب البرامج والمشاريع هي نفسها التي تقوم بها الوزارة عادةً (مثل مكتبة الأسرة الأردنية، ومدن الثقافة)، أو هي برامج أو مشاريع توقفت الوزارة عن تنفيذها وتقرر إعادة تفعيلها (مثل المختبر المسرحي الجوّال، ومشروع التفريغ الإبداعي الثقافي).

52 موازنة 2016 (8.512 مليون دينار)، موازنة عام 2017 (9.072 مليون دينار)، موازنة 2018 (8.187 مليون دينار)، موازنة 2019 (9.591 مليون دينار). انظر سلسلة دليل المواطن للموازنة العامة على مواقع دائرة الموازنة العامة: <http://www.gbd.gov.jo/ar/Page/Index/citizen-guid>.

53 حول مخصصات عام 2019، مقابلة مع مساعد الأمين العام للشؤون الثقافية والفنية بوزارة الثقافة د. أحمد راشد، بتاريخ 20/6/2019.

54 المصدر نفسه.

55 يمكن تحميل الخطة من الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة، الرابط: <http://www.culture.gov.jo/node/62280>

ويلاحظ على الخطة أن مؤشرات تقييم الأداء مرتبطة دائماً بعدد الأنشطة والإصدارات، وأنه ليس هناك آلية لتقييم نوعية الأداء، وأن المبالغ المخصصة لمشاريع ذات قيمة عالية ضئيلة ولا تفي بمتطلبات هذه المشاريع. فمشروع حصر التراث الثقافى غير المادي وجمعه، يخصص له عشرة آلاف دينار سنوياً فقط، في الوقت الذي يُطلب منه فيه تحقيق العديد من الأهداف، كتدريب أفراد من المجتمع المحلي على تقنيات البحث والتوثيق، وجرد عناصر التراث الثقافى غير المادي وتوثيقها، وتطوير قاعدة البيانات التراثية، والتوعية بأهمية هذا التراث⁵⁶. وهو ما ينطبق على «المختبر المسرحي الجوال» الذي يسعى إلى اكتشاف المواهب المسرحية الشابة، خاصة في المناطق الأقل حظاً، عبر عقد ورش مسرحية تدريبية في محافظات المملكة، فالمبلغ المخصص لهذا المشروع هو خمسة آلاف دينار فقط على مدار العام⁵⁷. والحال شبيه في برنامج تدريب ذوي الاحتياجات الخاصة وتأهيلهم، الذي خصص له 5 آلاف دينار في السنة. وكذلك برنامج التأهيل الثقافى والفني لنزلاء مراكز الإصلاح (10 آلاف دينار في السنة)⁵⁸. فرغم أهمية هذه المشاريع والبرامج ودورها في بناء القدرات الإبداعية، إلا أن المبالغ المخصصة لتمويلها مبالغ زهيدة بما يجعل منها مجرد مشاريع وبرامج شكلية هدفها التسويق الدعائي.

في المقابل، هناك من المشاريع والبرامج ما تم إنجازه في عام واحد فقط من أعوام الخطة، بينما كان يُفترض أن يطبق خلال أعوام الخطة الثلاثة، مثل مشروع التفريغ الإبداعي الذي أعلن عن عودته -بعد توقيفه- في عام 2016، ولكن لم يُفتح باب الترشح له إلا في عام 2017، ونفذت المشاريع التي اختيرت ضمنه في عام 2018، ولم يُفتح باب الترشح مرة أخرى حتى وقت إعداد هذه المراجعة. وينطبق الأمر نفسه أيضاً على جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية التي مُنحت عام 2017 خلال سنوات الخطة، وفي عام 2019 قررت الوزارة منح جائزة الدولة التقديرية في فرع واحد فقط (هو فرع الآداب) -كحالة استثنائية- للشاعر أمجد ناصر. وكذلك الحال مع مهرجان الإبداع الطفولي. أما ملتقى عمّان الثقافى، فقد استمر في الانعقاد الدوري مرة كل عامين وليس مرة كل عام وفقاً للخطة؛ فعقدت دورته الخامسة عشرة في عام 2017 ودورته السادسة عشرة في عام 2019.

أما المشاريع والبرامج التي لم تتوقف الوزارة عن تنفيذها، فهي تلك الموجودة قبل وضع الخطة، مثل: برنامج النشر والإصدارات، ومكتبة الأسرة الأردنية، ومدن الثقافة الأردنية (ألوية الثقافة)، ومهرجان الأردن المسرحي، ومهرجان الأردن الدولي للأفلام، ومسابقة

56 انظر: خطة التنمية الثقافية 2017-2019: البرامج والمشاريع، ص4.

57 المصدر نفسه، ص11.

58 المصدر نفسه، ص8.

الإبداع الشبابي (رغم تواضع قيمتها المادية)، بالإضافة إلى مهرجان عمون لمسرح الشباب الذي أقيمت دورته لعام 2019 في الزرقاء وشاركت به أربع فرق مسرحية، وحملت تكاليفه على مخصصات مجلس المحافظة (اللامركزية) للثقافة بسبب عدم وجود مخصصات في موازنة الوزارة⁵⁹. ومن الفعاليات المستمرة يمكن استثناء «ملتقى الأردن للشعر» الذي أعلن عنه ضمن الخطة، وعقدت دورتان له في عامي 2017 و2018. في حين أقيم مهرجان مسرح الطفل الأردني في الأعوام 2017 و2018 و2019، وهو غير مدرج ضمن فعاليات الخطة.

ثانياً: مراجعة الثقافة في تقرير حالة البلاد لعام 2018

لم تعقد وزارة الثقافة -حتى وقت إعداد هذه المراجعة- اجتماعاً لمناقشة مراجعة الثقافة في تقرير حالة البلاد لعام 2018 وإمكانية الأخذ بالتوصيات التي تضمنتها، غير أن الوزارة «وزعت التقرير على عدد من أصحاب الاختصاص في الوزارة لدراسته قبل نقاشه في اجتماع سيعقد لاحقاً»⁶⁰. لذلك لن يُبحث في هذه المراجعة أثر التوصيات في سياسات الوزارة وتوجهاتها المستقبلية، بل ستتم إعادة قراءة التوصيات ومراجعتها بما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية لوزارة الثقافة (2017-2019) وخطة التنمية الثقافية (2017-2019)؛

لقد تضمن البند التاسع من تقرير حالة البلاد لعام 2018 (الثقافة) عرضاً شاملاً ومفصلاً لبرامج وزارة الثقافة ومشاريعها، وأبرز التحديات التي تواجهها عند التنفيذ، إضافة إلى تقديم مقترحات لتطويرها⁶¹. وتضمن البند العاشر استراتيجية ثقافية مقترحة قدمت العديد من التوصيات تجاوز عددها المئة، شملت جميع المجالات التي تنتظم عمل الوزارة⁶². ومن الواضح أن تنفيذ كل هذه التوصيات يحتاج إلى تغيير جذري في بنية وزارة الثقافة من حيث مضاعفة عدد الموظفين وتعيين موظفين مختصين في المجالات الثقافية والفنية كافة، كما يتطلب آلية تعيين تعتمد على البحث عن أصحاب المواهب والكفاءات. إضافة إلى أن تنفيذ هذه التوصيات يتطلب مضاعفة موازنة الوزارة مرّات عدة، علماً أن هذه المضاعفة مطلب أساسي لنجاح أي خطة للتنمية الثقافية في الأردن، إذ تعدّ موازنة وزارة الثقافة ضئيلة إذا ما قورنت بموازنات الوزارات الأخرى.

59 وزارة الثقافة (مقابلة مع د. أحمد راشد، 20/6/2019).

60 الكتاب رقم (ث/7/37/3685) الموقع من وزير الثقافة والموجه إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 14/5/2019.

61 تقرير حالة البلاد لعام 2018 (الثقافة)، ص34-20.

62 المصدر نفسه، ص50-34.

وإذا كان التغيير الجذري بحاجة إلى فترة زمنية طويلة لتنفيذه، فإن التوصيات تحتاج إلى إعادة غريبلية، ثم تجزئتها إلى أقسام-تبعاً للأولوية- لتقوم الوزارة بتنفيذها على مراحل متتالية. وهناك ضرورة لإقناع مجلس الوزراء باتخاذ قرار سيادي في ما يخص موازنة وزارة الثقافة وتفعيل الدور الثقافي للدولة. وفي الوقت نفسه تحتاج التوصيات إلى التكثيف والمراجعة؛ فإصلاح مناهج التعليم ودعوة الجامعات إلى زيادة مساحة الحرية على سبيل المثال، لا يدخلان ضمن اختصاصات وزارة الثقافة. وهناك توصيات سبق أن نفذتها الوزارة من خلال موقعها الإلكتروني، مثل إنشاء قواعد بيانات وسير للأدباء والفنانين، في حين أن بعض التوصيات فففاض بما يتيح للوزارة القول إنها تنفذها أصلاً، مثل تشجيع المسرح الشبابي، وتأهيل جيل شاب من الموسيقيين والمغنين، ودعم برامج حصر التراث وتوثيقه.

وفي المقابل، احتوى تقرير حالة البلاد لعام 2018 على توصيات جوهرية من شأنها أن تطوّر الفعل الثقافي وتجعل الوزارة قادرة على ممارسة مهامها ومسؤولياتها وفقاً لقانون رعاية الثقافة، وتنسجم هذه التوصيات مع الأهداف المعلنة في الاستراتيجية، مثل إنشاء فرقة وطنية للمسرح، وإنشاء شركة إنتاج محلية قادرة على المنافسة، وإنتاج مسلسلات تتحدث عن المكان والتاريخ الأردنيين، والاشتغال على جودة الأغنية الوطنية وحمايتها من الرداءة، وإنشاء دار نشر وطنية. كما أوصى التقرير بجملة من القوانين والتعديلات الضرورية لتفعيل الحركة الثقافية وحماية المتحف الأردني.

غير أن الوزارة خصصت الدورة الأخيرة من ملتقى عمّان الثقافي لموضوع «الاستثمار في الثقافة والفن أردنياً». وبحسب النشرة التوضيحية للملتقى، طرحت محاور الملتقى الكثير من الأفكار التي تلتقي مع توصيات مراجعة الثقافة في تقرير حالة البلاد لعام 2018، خاصة المذكورة سابقاً، إلا أن انطلاق الملتقى تزامنت مع تقليص الحكومة مخصصات وزارة الثقافة إلى النصف تقريباً في عام 2020⁶³، وخروج الوزير القائم على الملتقى من الحكومة، الأمر الذي يوضح إلى حد ما مآلات توصيات الملتقى.

63 صحيفة «الرأي» اليومية، 22 تشرين الأول 2019، تقليص موازنة «الثقافة 2020»، -إضعاف للمشروع الثقافي الوطني- الرابط: <https://bit.ly/37n2Fvs>

ثالثاً: نظرة مستقبلية

يقف المشهد الثقافي الأردني أمام الكثير من العوائق والصعوبات التي تعترض التنمية الثقافية، أبرزها انسحاب الدولة وتراجعها عن أداء دورها الثقافي في عدد من الجوانب، من أبرزها:

أ. الجانب المادي: فالأوضاع المادية للمثقف الأردني سيئة، ولا يوجد مؤشراً على تحسّنها، مما يجعل لقمة العيش في مقدمة أولويات المثقف على حساب الإنتاج الثقافي⁶⁴. وفي ظل انغلاق أبواب الحلول أمامه محلياً (بسبب توقف الملاحق الثقافية للصحف المحلية عن دفع مكافآت مالية لكتّابها، وتوقف إصدار عدد من المجلات مثل مجلة «الفنون الشعبية» الصادرة عن الوزارة)، أصبح المثقفون يبحثون عن فرصهم لاستثمار طاقتهم خارج الأردن، الأمر الذي يدفعهم إلى الارتباط بأدوات الاستقطاب الإقليمي ومنابره، مما يعزز الصراع بينهم ويجعل مواقفهم غير مرتبهة بالثقافة والهوية الوطنيتين كما تطمح استراتيجية الثقافة.

من جهة أخرى، فإن الدعم المالي الذي تقدمه وزارة الثقافة للهيئات الثقافية يكاد يكون مصدر الدخل الوحيد لهذه الهيئات، وهو عبارة عن مبالغ ضئيلة لا تغطي أجرة المقرات. واذ تبحث الهيئات عن دعم المؤسسات الخاصة ورجال الأعمال فإن اعتمادها على الدعم والتبرعات بشكل دائم شكّل نظرة سلبية في المجتمع حول طبيعة العمل الثقافي في الأردن. الأمر الذي يتطلب تدخلاً غير مشروط من الحكومة لتوفير مشاريع ومنابر حاضنة للثقافة، وتوفير الدعم المادي للمثقفين، وتفعيل منح التفرغ الإبداعي والمشاريع الثقافية، وعقد اتفاقيات وشراكات تعيد شركات الإنتاج الفنية المحلية إلى الواجهة وتجعلها قادرة على الإنتاج الدرامي والسينمائي... إلخ.

ب. جانب الحريات: رغم دعوة خطط الوزارة إلى حرية الإبداع وتخفيف الرقابة، فإن السياسات العامة تعاكس هذه الأهداف، إذ تم تفعيل القوانين (خاصة قانون الجرائم الإلكترونية) على نحو يزيد من الرقابة الدينية والسياسية والاجتماعية على المفكرين والمبدعين ويتيح لأي مواطن مقاضاتهم أمام المحاكم بسبب نتاجاتهم وآرائهم، وقد يتسبب بتوقيفهم لممارستهم حرية التعبير، حتى إن بعضهم حُوكم بتهمة نشر الفتنة والطائفية والإساءة إلى الشعور الديني، وهي تهمة فضفاضة يمكن أن تطل أي كاتب أو فنان بسبب نص أدبي أو منتج فني أو تصريح يعبر عن الرأي⁶⁵.

64 انظر التحديات/ الخطة الاستراتيجية 2017-2019.

65 أمثلة: راكان حياصات (بسبب نشر كاريكاتير)، والكاتب بسام حدادين، والكاتب محمود الشمايلة، والكاتب معاذ بني عامر.

كما أن وزارة الثقافة تغيّب عن المشهد حينما يتعرّض المثقفون والمبدعون للتضييق على حرياتهم في التعبير والإبداع؛ إذ تلجأ الوزارة إلى الصمت واختيار عدم المواجهة مع الدعوات الاقصائية في المجتمع رغم أن حماية التعددية واحترام التنوع الثقافي من صميم عمل الوزارة⁶⁶، كما حدث في الجدل الذي أثير حول مسلسل «جن»، وما تبع ذلك من حملة شعبية تطالب بوقفه ومحاكمة القائمين عليه، وهو مسلسل يعبر عن حياة فئة من المجتمع يكفل لها الدستور حق التعبير عن نفسها وحققها في الاختلاف، خاصة أن المسلسل حاصل على الموافقات القانونية اللازمة⁶⁷. وفي الوقت الذي انصبت فيه الحملة على ألفاظ ومشاهد وردت في بعض مشاهد المسلسل وصفت بالبذيئة وبأنها لا تمثل المجتمع الأردني، فإن الحملة الرافضة عبر وسائل التواصل الاجتماعي استخدمت كماً كبيراً من الشتائم والألفاظ البذيئة الموجهة لشباب وفنانين ما يزالون في بداية مشوارهم الإبداعي، الأمر الذي يوضّح أن القضية تتعلق برفض الاختلاف والتنوع الثقافي داخل المجتمع وليست قضية أخلاقية. وهذا الرفض يتكرر في العديد من المهرجانات والفعاليات التي مُنعت وتم إيقافها، ويحتاج إلى تدخل من وزارة الثقافة، كما يحتاج إلى تشريعات تحمي الثقافة والفنون في الأردن.

كما أن إصدارات الوزارة وأعمالها الفنية والثقافية تساند الرواية الرسمية في ما يتعلق بالتاريخ والسياسة، وأبرز مثال على ذلك إصدارات مكتبة الأسرة ومتحف الحياة البرلمانية التابع للوزارة، بينما تغيّب الإصدارات والمقتنيات التي تغني روح التعددية والحريات التي تهدف خطط الوزارة إلى تحقيقها. ورغم أن المعارضة الوطنية لها حق تمثيل رؤيتها في الجانبين التاريخي والسياسي ضمن نطاق عمل الوزارة، فإنها تكاد تكون مغيبة في ما يتعلق بحققها في التعبير عن تاريخها ودورها السياسي.

ج. جانب القوانين: إن القوانين والأنظمة الخاصة بوزارة الثقافة تعزز الضدية، وذلك من خلال ربط تنفيذها بشخص الوزير؛ إذ إنه المسؤول عن إصدار التعليمات الخاصة بتنفيذ هذه القوانين والأنظمة⁶⁸، وهو القادر على تفعيلها أو وقفها أو تأجيلها. وإذا كانت لجنة التخطيط هي المسؤولة عن وضع الخطط وصياغة القوانين والأنظمة وتعديلها، فإن الوزير هو رئيس اللجنة الذي يملك القدرة على تفعيلها أو تجميدها. فعلى سبيل المثال، لم تعقد اللجنة اجتماعاً واحداً منذ التعديل الحكومي في تشرين

66 انظر المادتين (3) و(4) من قانون رعاية الثقافة، والأهداف العامة للخطة الاستراتيجية (2017-2019).

67 انظر بيان الهيئة الملكية للأفلام: <https://royanews.tv/news/183907>.

68 انظر على سبيل المثال: المادة (13) من نظام جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية، والمادة (13) من نظام التفرغ الإبداعي، والمواد (4) و(5) و(6) و(7) و(8) و(10) و(11) و(12) من نظام نشر الثقافة والتراث، وكلها يتضمن الفقرة التالية: (يُصدر الوزير التعليمات اللازمة لتنفيذ أحكام هذا النظام).

الأول 2018 حتى وقت إعداد هذه المراجعة. ولأن اللجنة التي تتشكل من موظفي الوزارة ومسؤوليها، ترتبط مباشرة بقرارات المسؤول الأول وتوجهاته، فإن هذا ينعكس سلباً على المشاريع والبرامج الثقافية وديمومتها.

من جهة أخرى، فإن عدم وجود قانون ينظم العلاقة بين الوزارة والهيئات الثقافية والفنية الرئيسية التي تمثل القطاعات الأدبية والفنية، وينظم آلية الدعم المالي الذي تتلقاه، جعل هذه الهيئات مرتهنة في علاقتها مع الحكومة بهذا الدعم وغير قادرة على الحفاظ على استقلاليتها والدفاع عن حقوق منتسبيها والخروج من نطاق التبعية كما تطمح خطط الوزارة.

لقد انعكس هذا الانسحاب/التنصل من الدور الثقافي للدولة، سلباً على الهيئات الثقافية الرئيسية، وأحدث تغييرات سلبية مباشرة وغير مباشرة في بنيتها. فقد شكّلت رابطة الكتاب الأردنيين -على سبيل المثال- حاضنةً للمثقفين على مدى عقود، وهي الهيئة الممثلة للكتاب الأردنيين في الاتحاد العام للأدباء والكتاب العرب، لكن التغييرات طالتها في ظل قلة الدعم المالي الذي تتلقاه من الوزارة، إذ يذهب أكثر من نصفه لسداد أجرة مقرها والفواتير المترتبة عليها. وقد قامت أمانة عمان في الربع الأخير من عام 2019 -بإيعاز من رئاسة الوزراء- بمنح مقر دائم للرابطة بأجرة رمزية، غير أن المقر يحتاج إلى صيانة وإعادة تأهيل، الأمر الذي سيدفع إدارة الرابطة إلى البحث عن داعمين⁶⁹. يضاف إلى ذلك ما تعانيه الرابطة من صراعات بين أعضائها بسبب الموقف من الأزمة السورية، وما أفرزه التنافس بين التيارات داخلها من تأثير سلبي على بنيتها وعلى مستوى العضوية فيها، حتى إن إحدى الهيئات الإدارية في الفترة (2011-2013) منحت عضوية الرابطة لأكثر من مئة وخمسين شخصاً، لم يمارس قسم منهم الكتابة، وذلك لأغراض انتخابية بحتة. وفشلت الرابطة في إقامة مشاريع تحقق لها استقلالها المادي، وانخفض إنتاجها الثقافي، إذ لم يصدر عنها خلال السنوات الخمس الأخيرة أي كتاب، كما فشلت في تحقيق مشاريع ثقافية رائدة مثل مشروع متحف الروائي غالب هلسا الذي كان يهدف إلى ترميم بيته، وجمعت تبرعات لهذه الغاية، غير أن المشروع باء بالفشل والإهمال، وطال الخراب البيت بعد أن أنفق عليه أكثر من خمسين ألف دينار⁷⁰.

69 تتراوح المبالغ بين 24 و33 ألف دينار سنوياً بحسب كتاب وزير الثقافة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وبشأن المعلومات عن مقر الرابطة الجديد: المصدر: نائب رئيس الرابطة أكرم الزعبي.

70 المصدر: مهدي نصير، عضو لجنة التحقيق في القضية.

الخلاصة

في حين تركّز القوانين والخطط الثقافية على مسألة تعميق الهوية والثقافة الوطنيّتين وما يستتبع ذلك من توثيق التراث، فإنّ ما تقوم به وزارة الثقافة في هذا الصدد لا يلبي طموح الأهداف المعلنة؛ فهناك نقص في الإنتاج الدرامي والسينمائي الذي يعالج الجوانب التاريخية في الفترات المتعاقبة، فمثلاً لا يوجد مسلسلات تتحدث عن اشتباكات التاريخ العربي في منطقة الأردن في العهد المملوكي أو الأموي أو العباسي، أو تتناول تاريخ الشعوب التي عاشت في المنطقة مثل المؤابيين والعمونيين والآدوميين وغيرهم، أو تغطّي فترة الانتداب البريطاني ودور اتفاقية سايكس-بيكو في فصل أبناء بلاد الشام وقطع العلاقات القائمة بينهم منذ مئات السنين، ومناهضة أهل البلاد هذه السياسات وتمسكهم بهويتهم العربية. كما تغيب الأفلام والمسلسلات التي تتناول حياة شخصيات أردنية (من المعارضة والولاء) مثل سليمان النابلسي وراشد الخزاعي وحسين الطراونة وعلي خلقي الشرايري، وهي أعمال يحتاج طرحها إلى مساحة من الحرية والحياد وإلى تمويل كافٍ.

إنّ صراع الهوية صراع محوري في حياة المجتمع الأردني، بالنظر إلى طبيعته وتنوع الأطياف المشتركة في تكوينه. وتخفيف حدة الصراع لا تكون بتجاهله أو بإقصاء فئة على حساب فئة أخرى، بل بالحوار والتفاهم المتصلين بالوضوح والصراحة عن طريق عقد المؤتمرات والندوات والورش. وفي هذا الباب تأتي دعوة الخطة إلى ثقافة وطنية شاملة وتعميق الاعتراز والولاء لهذه الثقافة متناقضة مع رؤية الخطة وعدد من أهدافها؛ إذ إن الخطة لم تعرف المقصود بالثقافة الوطنية الشاملة وسبب رغبتها في إيجاد حالة ولاء لهذه الثقافة، وفي المقابل فإن الرؤية تقوم على إيجاد ثقافة مجتمعية مدنية، أي أن كل الثقافات التي توجد داخل المجتمع المدني -على تعددها واختلافها المثمر- هي ثقافات وطنية ما دامت لا تدعو إلى التطرف والإقصاء. وهذا ما تعززه أهداف الخطة التي تدعو إلى حرية التعبير والتعددية، لذلك فإن الادعاء بتحديد ثقافة وطنية شاملة يكون دور الوزارة تنميتها وتعميق الولاء لها، هو إعادة إنتاج للأفكار الشمولية في زمن تعددي يرفض هيمنة الفكرة الواحدة والإقصاء والاحتواء.

كما أن قيام أي دولة بتفعيل دورها الثقافى لا يدخل في باب الترف الفكري والتسويقي الذي يمكن الاستغناء عنه عند التوجه لخفض النفقات أو مواجهة أزمة اقتصادية، لأن مواجهة التطرف والإرهاب وجميع الأفكار الضارة بالمجتمع والتي تحد من انفتاحه على الآخر ومن تنوعه هي مواجهة ثقافية بالدرجة الأولى. وفي المقابل، فإن الأردن بلد غني تراثياً، وهو غنى قائم على التنوع الهوياتي لمكوناته، ويمكن لوزارة الثقافة أن تستثمر هذا التنوع في سبيل نشر ثقافة الحوار وترسيخ الديمقراطية عبر إحياء هذا التراث وتبسيط الضوء على التنوع فيه ووضع جوانبه التاريخية في سياقها العربي الذي تؤكد عليه المادة الأولى من الدستور.

التوصيات

1. اتخاذ قرار سيادي بتفعيل الدور الثقافي للدولة، الأمر الذي يتطلب مضاعفة موازنة وزارة الثقافة، وإعادة العمل بصندوق دعم الثقافة، وتشكيل إدارة مستقلة للصندوق يتصف عملها بالشفافية، بحيث تكون قراراتها قابلة للطعن والاعتراض عبر الوسائل القانونية.
2. تعديل التشريعات الخاصة بالثقافة بما ينسجم مع:

- تعديل نظام التنظيم الإداري لوزارة الثقافة في ما يتعلق بتشكيل لجنة التخطيط، بحيث يتألف نصفها من المثقفين ورؤساء الهيئات الثقافية، والنصف الآخر من مسؤولي الوزارة، وأن يتناوب رئاسة اللجنة رؤساء الهيئات بشكل دوري.
- توسيع صلاحيات لجنة التخطيط من خلال تعديل القوانين والأنظمة بشكل يحد من الضدية (سلطات الوزير أو الأمين العام) ويمنح سلطة إصدار التعليمات للجنة بحيث يكون تفعيل هذه القوانين والأنظمة من أعمال الوزارة وليس مرتبطاً بمزاجية المسؤول الأول.
- تعديل قانون رعاية الثقافة بحيث يسمح بالتدخل لحماية المثقفين والمبدعين ويضمن عدم توقيف مثقف أو فنان على خلفية موقف أدبي أو فني أو ثقافي يتم التعبير عنه في الأعمال الأدبية أو المنتجات الفنية.
- تعديل المواد (4) و(6) و(9) من نظام نشر التراث والثقافة التي توضح سياسة الوزارة في النشر ودعم النشر، والتي تقوم على استقبال أعمال جاهزة وتقييمها، بحيث يصبح التكليف بالتأليف والترجمة من صميم عمل مديرية الدراسات والنشر وألا يكون التكليف محصوراً في صلاحيات الوزير، وفي نطاق خجول وضيق، كما تنص المادتان (6) و(9) من النظام نفسه.

3. اتخاذ خطوات لإصلاح العلاقة بين الدولة والهيئات الثقافية الرئيسية بما يحقق الآتي:

- اعتراف الدولة بالهيئات الثقافية الرئيسية كممثلة للمثقفين والفنانين الأردنيين (رابطة الكتاب، ونقابة الفنانين، ورابطة الفنانين التشكيليين، واتحاد الكتاب... إلخ)، وتعديل قوانين وتشريعات الدعم والتمويل بما يسمح بمعاملة هذه الهيئات معاملة ذات خصوصية.
- توفير مقرات دائمة لهذه الهيئات، ومساعدتها على إيجاد مشاريع ذات مردود مادي بحيث تستطيع تحقيق الاستقلال المالي في المستقبل عبر منحها أراضي وقروضاً ميسرة.

- وضع تعليمات تسمح بتفريغ رؤساء هذه الهيئات (وهذا الأمر متبع في عدد من الدول العربية).
- عقد اتفاقيات بين وزارة الثقافة والهيئات الثقافية بحيث تتلقى هذه الهيئات دعماً مالياً ثابتاً لا يخضع لمزاجية المسؤول الأول في الوزارة، بل يخضع لشروط الجودة والرقابة المالية ويرتبط بمؤشرات أداء واضحة المعالم وبشكل يحافظ على استقلالية الهيئات. مع التأكيد على تصويب الأمور المالية والإدارية لهذه الهيئات، إذ يفترق بعضها إلى نظام مالي ونظام للوظائف يمكنان من ضبط آلية العمل داخلها.
- 4. تحويل مجلة «أفكار» إلى صحيفة ثقافية إلكترونية تتمتع بالجودة (شكلاً ومضموناً)، وتوسيع نطاق عملها، وزيادة مخصصاتها، كي تتمكن من دفع مكافآت مالية قيمة للكاتب، وأن يكون رئيس التحرير متفرغاً للعمل.
- 5. تحويل مجلة الأطفال «وسام» الصادرة عن الوزارة إلى قناة أطفال تلفزيونية هادفة، ووضع خطة لسياسة القناة بحيث تحقق أرباحاً يمكن استثمارها في تغطية نفقات البرامج والفعاليات الخاصة بالطفل في الوزارة.
- 6. الدخول في شراكات ذات مردود ربحي مع شركات الإنتاج ونقابة الفنانين، لإنتاج أفلام ومسلسلات تتناول التاريخ الأردني في مراحل مختلفة؛ الأمر الذي يتيح إضاءة جوانب معتمدة في ما يتعلق بموضوع الهوية والتاريخ الأردنيين.
- 7. رفع قيمة مكافآت الكتب والأعمال الفنية المنشورة أو المدعومة من قبل الوزارة.
- 8. إنشاء مركز متخصص في الترجمة تكون مهمته اختيار الكتب المعرفية والأكاديمية وشراء حقوقها والتعاقد مع مترجمين أكفاء والتعاقد مع دور نشر عربية ذات توزيع جيد لإصدار ترجمات المركز في طبقات جيدة وطرحها في الأسواق بما يعود بالربح على الطرفين. وأن يقوم المركز بترجمة نماذج من روائع الأدب الأردني إلى اللغات الأخرى، وترجمة كتب عن تاريخ الأردن وعرضها للبيع للسائحين بالتنسيق مع وزارة السياحة ومع السفارات الأردنية في الخارج. والتنسيق مع هذه السفارات لنشر إصدارات الأدباء الأردنيين وتوزيعها على المكتبات وأقسام اللغة العربية في الجامعات في دول العالم، إضافة إلى اختيار دولة أجنبية في كل عام تعقد معها الوزارة اتفاقية ترجمة متبادلة (ترجمة خمسة أعمال لأدباء أردنيين مقابل ترجمة خمسة أعمال لأدباء من ذلك البلد). واشترط أن يكون الملحقون الثقافيون في السفارات الأردنية من أصحاب الإنتاج الثقالي أو الفني.

9. إعادة هيكلة موازنة الثقافة بحيث يتم رصد مخصصات مالية كافية تُستثمر في تفعيل برنامج التراث الثقافي، وبرامج ومشاريع تأهيل وتدريب المبدعين في المناطق المهمشة ومن ذوي الاحتياجات الخاصة ونزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل.
10. تفعيل مشروع التفرغ الإبداعي بشكل دوري، وإضافة منح للبحث التراثي ومسائل الهوية في برنامجه. وضبط آلية اختيار المبدعين الفائزين بمنحة التفرغ بحيث تكون أكثر وضوحاً وشفافية.
11. التأكيد على استمرارية مشروع مكتبة الأسرة الأردنية وتطويره من حيث زيادة عدد النسخ المطبوعة من كل كتاب (تبعاً لأهمية الكتاب ومؤشرات الطلب عليه)، وأن يقدم من بين إصداراته كتباً تصدر للمرة الأولى لكتاب شباب. وأن تختار الوزارة لإصداراتها من كتب التراث أفضل التحقيقات العلمية والأكثر فائدة للقارئ.
12. الدخول في شراكات مع وزارة الإدارة المحلية لتفعيل مكتبات البلديات الكبرى في المحافظات بحيث تستقبل القراء والطلبة، وتعديل أوقات الدوام بما يسمح لمرتابيها بالقراءة فيها بعد أوقات الدوام الرسمية، والدخول في شراكات مع مؤسسات المجتمع المدني التي تهتم بهذا الجانب مثل مؤسسة عبد الحميد شومان.
13. التأكيد على منح جوائز الدولة التقديرية والتشجيعية بشكل دوري ومنتظم، والكف عن منح الجائزة الواحدة لعدد من الأشخاص، الأمر الذي يقلل من قيمتها المادية والمعنوية. وكذلك التوقف عن سياسة حجب الجوائز التشجيعية. وفي حال كانت الأعمال المقدمة دون المستوى، تفوض لجنة التحكيم لاختيار أعمال لم يترشح أصحابها وتستحق التكريم.
14. عضوية الوزارة في لجان اعتماد الجامعات التابعة لوزارة التعليم العالي، بحيث يتم الإشراف على طريقة تقديم الآداب والفنون الأردنية في المواد الجامعية المشتركة وفي خطط الأقسام المتخصصة. وعضوية الوزارة أيضاً في لجان المناهج في وزارة التربية والتعليم للغاية نفسها.
15. تغيير نمط عمل السلاسل التي تصدر عن الوزارة، والعمل على إصدار سلاسل متخصصة في الحقول الثقافية المختلفة (الأدب، المسرح، السينما، التراث... إلخ) بما يضمن عدالة الاعتناء بالمجالات كافة.
16. تفعيل التدقيق الإملائي والطباعي للتقليل من فرص ورود أخطاء طباعية وإملائية في إصدارات الوزارة، خاصة في مشروع مكتبة الأسرة.

المصادر والمراجع

- أنظمة وزارة الثقافة، في الموقع الإلكتروني للوزارة: <http://culture.gov.jo/instructions>.
- قانون رعاية الثقافة رقم (36) وتعديلاته لسنة 2006، في الموقع الإلكتروني للوزارة: <http://culture.gov.jo/node/24831>.
- تقرير حالة البلاد لعام 2018 (الثقافة)، منشورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- خطة التنمية الثقافية (2017-2019) لوزارة الثقافة.
- الخطة الاستراتيجية (2017-2019) لوزارة الثقافة.
- جوائز الدولة التقديرية 2017، منشورات وزارة الثقافة.
- السجل الثقافي السنوي لوزارة الثقافة: نشاطات وإنجازات 2016، إعداد وتحرير: أمجد العفيف وحنان محسن، منشورات وزارة الثقافة.
- سلسلة دليل المواطن للموازنة العامة على مواقع دائرة الموازنة العامة: [http://www.gbd.gov.jo/ar/](http://www.gbd.gov.jo/ar/Page/Index/citizen-guid).
- كتاب وزارة الثقافة رقم ت/37/7/3685 بتاريخ 14/5/2019 والموجه إلى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.
- قانون رعاية الثقافة رقم (36) لسنة 2006، الجريدة الرسمية، العدد (4759) المنشور بتاريخ 16/5/2006.
- الموقع الإلكتروني لوزارة الثقافة: culture.gov.jo.
- موازنة وزارة الثقافة للعامين 2018/2019.
- صحيفة «الرأي» اليومية، 22 تشرين الأول 2019، تقليص موازنة «الثقافة 2020».. إضعاف للمشروع الثقافي الوطني <https://bit.ly/37n2Fvs>

